مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

الجامعات الخاصة في الوطن العربي رهانات وتحديات

ورقة عمل مقدمة لورشة العمل الدولية عولمة التعليم العالي والتعاون العربي الألماني تنظمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مؤسسة كولراد أديناور

تونس ٨ - ٩ ديسمبر ٢٠٠٧م

أ.د سيلان جبران العبيدي

أستاذ الاقتصاد - جامعة صنعاء

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i4.93*

Website: qau.edu.ye

المقدمة:

تعتبر الجامعات في عصرنا الحالي أكبر معمل لإنتاج العقول العلمية عالية الكفاءة والتأهيل فضلاً عن تأهيل قيادات المجتمع في كل مجالات الحياة، وعلى مختلف المستويات والتخصصات، وهي بالإضافة إلى ذلك تمثل النبع الحقيقي والمورد ذو القيمة المضافة العالية، إذ أن الاستثمار في مجالات التعليم بصورة عامة والتعليم الجامعي بصورة خاصة يمثل أرقى أنواع الاستثمار وأعلاها إنتاجية، وأوسعها تأثيراً في مسيرة التطور والبناء ويمثل أهم وأخطر عناصر التنمية الاقتصادية، كما يعد من أصعب أنواع الاستثمار لأنه لا يحقق عائداً سريعاً بل أنه عائد طويل المدى يظهر في عقول الأمة ونبوغ أبناءها وتفوق حضارتها، كما يظهر في سلوك الناس وأخلاقياتهم، وهذه كلها موارد غير مرئية ولكنها تمثل الاستثمار الحقيقي.

الجامعات الخاصة في الوطن العربي

رهانات وتحديات

ورقة عمل مقدمة لورشة العمل الدولية " عولمة التعليم العالي والتعاون العربي الألماني"
تنظمها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع مؤسسة كولراد اديناور
تونس ٨ – ٩ ديسمبر ٢٠٠٧م

أ.د. سيلان جبران العبيدي
أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء
اليمن

المقدمة:

تعتبر الجامعات في عصرنا الحالي أكبر معمل لإنتاج العقول العلمية عالية الكفاءة والتأهيل فضلاً عن تأهيل قيادات المجتمع في كل مجالات الحياة، وعلى مختلف المستويات والتخصصات، وهي بالإضافة إلى ذلك تمثل النبع الحقيقي والمورد ذو القيمة المضافة العالية، إذ أن الاستثمار في مجالات التعليم بصورة عامة والتعليم الجامعي بصورة خاصة يمثل أرقى أنواع الاستثمار وأعلاها إنتاجية، وأوسعها تأثيراً في مسيرة التطور والبناء ويمثل أهم وأخطر عناصر التنمية الاقتصادية، كما يعد من أصعب أنواع الاستثمار لأنه لا يحقق عائداً سريعاً بل أنه عائد طويل المدى، يظهر في عقول الأمة ونبوغ أبناءها وتفوق حضارتها، كما يظهر في سلوك الناس وأخلاقياتهم، وهذه كلها موارد غير مرئية ولكنها تمثل الاستثمار الحقيقي.

وتأتي شراكة القطاع الخاص في العملية التعليمية، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص إلى جاب التعليم الجامعي الحكومي كأداة لتعزيز الجهد الرسمي ودعماً للتخصصات النوعية والنادرة التي تتطلبها مسيرة التنمية والإسهام في رفع مستوى التعليم العالي والبحث العلمي

وتوفير التخصصات العلمية الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع المتطورة.

وبعد مرور عقد ونصف على إنشاء معظم الجامعات العربية الخاصة يصبح من الضروري مراجعة ما تحقق من هذه التجربة وفقاً للسياسات والأهداف والفلسفة التي أنشئت من أجلها والفرق بينها وبين الجامعات الحكومية والتي نشئت في الأصل لتكون رافداً جديداً في مسار التعليم الجامعي .

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة واقع الجامعات العربية الخاصة لعرفة، مساهمتها ودورها، والرهانات، والتحديات التي تواجهها بعد أن تزايد عددها في كثير من البلدان العربي، وتركز هذه الورقة على ثلاثة محاور: الأول منها لدراسة الوضع الراهن للتعليم الجامعي العربي الخاص، والثاني لدراسة التحديات، أما الثالث فلدراسة السياسات التطويرية للتعليم الجامعي العربي الخاص.

أولاً: الوضع الراهن للتعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي

لم يكن التطور الكمي والنوعي الذي شهده قطاع التعليم العالي في النصف الأول من القرن العشرين مقصوراً على بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما مرت أنظمة التعليم العالي في جميع بلدان العالم التي كان فيها تعليم جامعي بتطورات متشابهة وإن اختلفت تلك التطورات في شكلها ومضمونها من بلد إلى أخر وإمكانيات كل بلد.

وفي الوطن العربي نشاء التعليم العالي في أوقات متفاوتة وتعتبر مصر من أوائل الدول العربية التي عرفت التعليم العالي منذ حوالي ألف سنة، فجامعة الأزهر تعود إلى سنة ٩٧٠م، كما أنه حتى عام ١٩٥٠م لم يكن هناك سوى ثلاث جامعات فقط، وهي الجامعة السورية التي تأسست عام ١٩٢٣م (جامعة دمشق حالياً) والجامعة المصرية الحكومية التي تم إنشاءها في عام ١٩٢٥م (جامعة القاهرة حالياً) وجامعة فاروق الأول التي افتتحت في عام ١٩٤٢ (جامعة الإسكندرية حالياً). سبق إنشاء هذه الجامعات وجود ١٣ كلية، ومدرسة عليا في حقول مختلفة موزعة بين مصر، ولبنان، والسودان، والعراق، وتونس، تلا ذلك إنشاء جامعة الخرطوم في عام ١٩٥٥م وجامعة بغداد عام ١٩٥٧م وجامعة الملك سعود في عام ١٩٥٨م. ومنذ بداية عام ١٩٦٠ تزايد عدد الجامعات في العالم العربي بشكل ملحوظ حتى بلغ عام ١٩٨٧م (٨٣) جامعة موزعة على جميع الأقطار العربية[1].

[1]- صبحي القاسم: التعليم العالي في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠، صـ٢٨-٣٠ .

وفي عام ٢٠٠٧ بلغ عدد الجامعات العربية[٢] (٣٢٠) جامعة[٣] حكومية وخاصة منها (٢٨٦) جامعة تتوفر بياناتها لدى اتحاد الجامعات العربية، تتوزع بين (١٥٣) جامعة حكومية و(١٣٣) جامعة خاصة، إلا أن بيانات اتحاد الجامعات العربية توضح أن عدد الجامعات الأعضاء به بلغت (١٨٦) جامعة منها (٥٧) جامعة خاصة (انظر المحلق)، وهناك من الجامعات العربية الحكومية والخاصة التي لا زالت في طور الإنشاء أو لم تستكمل إنشائها لم تدخل ضمن إحصائيات الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

ومن حيث عدد الجامعات الخاصة من إجمالي عدد الجامعات في كل دولة عربية حسب البيانات المتوفرة. نجد أنها في الأردن بلغت (١٢) جامعة مقابل (١٠) جامعات حكومية، وفي الإمارات العربية المتحدة (١٢) جامعة خاصة و(٣) جامعات حكومية، وفي تونس (١٥) جامعة خاصة و(١٣) جامعة حكومية، وفي السودان (٤) جامعات خاصة و(٢٧) جامعة حكومية، وفي فلسطين (٩) جامعات خاصة و(٢) جامعات حكومية، وفي لبنان (١٥) جامعة خاصة وجامعة حكومية واحدة، وفي ليبيا جامعة خاصة واحدة و(١١) جامعة حكومية، وفي مصر (١٥) جامعة خاصة و(٢٠) جامعة وأكاديمية حكومية، وفي اليمن (١٢) جامعة خاصة و(٨) جامعات حكومية، إلا أن هناك (٤) جامعة يمنية خاصة إضافية لم تحصل على العضوية في اتحاد الجامعات العربية حتى الآن، وفي سلطنة عمان (٣) جامعة خاصة وجامعة حكومية واحدة، وفي الكويت (٤) جامعات خاصة وجامعة حكومية واحدة، وفي السعودية جامعة خاصة واحدة و(١١) جامعة حكومية، وفي سوريا (٤) جامعة خاصة و(٥) جامعات حكومية، وفي الصومال (٥) جامعات خاصة و(٢) جامعات حكومية وفي موريتانيا (٣) جامعات خاصة وجامعة حكومية واحدة، وفي المغرب (٣) جامعات خاصة و(١٤) جامعة حكومية.

[٢]- موقع اتحاد الجامعات العربية على شبكة الانترنت www.aaru.edu.jo .

[٣]- يشمل الجامعات والكليات وعدد من المعاهد العليا.

جدول يبين عدد الجامعات الحكومية والخاصة وعدد الطلاب الملتحقين في الجامعات العربية وعدد أعضاء هيئة التدريس حسب الدول للعام ٢٠٠٧

الدولة	عدد الجامعات الحكومية	عدد الجامعات الخاصة	عدد الطلبة	عدد أعضاء هيئة التدريس
تونس	١٣	١٥	٣٢٧٠٣٤	١٦٦٧٠
العراق	١٥	٧	٢٩٦٤٤٣	١٨٨٠٤
البحرين	٢	٥	٢٩٠٠٠	٢٠٠٠
اليمن	٨	١٢	٢٠٢٦١١	٨٩٩٣
الإمارات	٣	١٢	٥٩٣٣٣	١٨٦١
المغرب	١٤	٣	٣٢٨٣٣٠	١١٠٨٥
السودان	٢٧	٤	٣١٩٠٤٠	٨٢٧٣
لبنان	١	١٥	١٣٢٦٤٥	١٢٠٠٠
عمان	١	٣	٥٢٣٣٤	٣٣٣٥
الكويت	١	٤	٢٨٥٨٣	١٣٠٥
السعودية	١١	١	٢٢٧٧٨٨	١٢٤٢٤
سوريا	٥	٤	٢٨٢٤٨٤	٥٤٠٧
مصر	٢٠	١٥	١٣٥١٢٤٧	٥٩٢٢٥
فلسطين	٢	٩	١٢٢٢٣٦	٢٠٨٢
الأردن	١٠	١٢	٣١١٣٥٠	٧٧٣٨
ليبيا	١١	١	٢٦٤٠٠٠	٩٠٠٠
الصومال	٢	٥	٤١٤٧	١٩٥
موريتانيا	٥	٣	٢٥٠٠٠	١١٧٥
جزر القمر	-	-	-	-
جيبوتي	١	٠	١٥٠٠٠	٥٨٠
قطر	١	٣	١٥٥٠٠	١١٠٠
المجموع	١٥٣	١٣٣	٤٣٩٤١٠٥	١٨٣٣٥٢

المصدر: اتحاد الجامعات العربية، الأردن، عمان، أكتوبر ٢٠٠٧.

تحتضن هذه الجامعات جميعها عدد (١٨٨٠) كلية تتوزع بين (٧٧٠) كلية في التخصصات العلمية التطبيقية و (١١٠٠) كلية في التخصصات الإنسانية، وتشمل هذه الكليات جميعها على حوالي (٩٥٠٥) قسماً في مختلف التخصصات الإنسانية والتطبيقية.

وقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين في الجامعات العربية الحكومية والخاصة (٤٣٩٤١٠٥) طالباً وطالبة، إلا أن البيانات لم توضح مجال التخصصات للملتحقين بها، كما لم توضح نسبة الإناث من إجمالي الذكور. كما لم توضح عدد الطلاب في الجامعات الخاصة من إجمالي عدد الطلاب في الجامعات الحكومية وفي كل دولة عربية على حدة.

كما بلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية الحكومية والخاصة (١٨٣٣٥٢) عضواً.

وبالرغم من أن نشر العلم والمعرفة عن طريق المؤسسات الخاصة متجذر في العالم العربي، إلا أن العقدين الأخيرين شهد توسعاً كبيراً في التعليم الجامعي الخاص. وقد أملي هذا التوسع نتيجة زيادة الطلب على التعليم العالي من قبل المجتمعات العربية وكنتيجة فرضتها الأعداد الكبيرة من مخرجات الثانوية العامة التي لم يعد باستطاعة الجامعات الحكومية استقبال هذه المخرجات، ناهيك عن التزام معظم الحكومات العربية بقبول أكبر عدد من هذه المخرجات نتيجة لعدم توفر البدائل، ولذلك فإن مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الوطن العربي، تزايد عددها لعدة أسباب من أهمها[٤]:

١) إن القبول في الجامعات الحكومية مقرر وفق نسب وأعداد محددة للطلاب تحددها السلطات ممثلة بالمجلس الأعلى للجامعات أو مجالس الجامعات ذاتها طبقاً للطاقة الاستيعابية لكل كلية وكل جامعة، مما ينتج حرمان العديد من الطلاب في الالتحاق بالجامعات الحكومية وهم كثر، مما يجعل الأسر الميسورة تبحث عن البدائل لأبنائها وأولها الجامعات الخاصة.

٢) إن بعض الجامعات الخاصة لديها من التخصصات النادرة والتي لم تتوفر في الجامعات الحكومية مما يشجع الطلاب للالتحاق بهذه التخصصات، وهذا ما يشجع رجال الأعمال للتوجه إلى زيادة الاستثمار في الجامعات.

٣) إن العادات والتقاليد العربية والإسلامية لا تسمح بسفر الطالبات للدراسة في الخارج ما يحفز الأسر على إلحاق بناتهم في الجامعات الخاصة، كذلك الأبناء الذين

---

[٤]- د. سيلان العبيدي، د. هداد رهيف" اقتصاديات التعليم وطرائقه التقنية" دار مالك، بغداد، عام ١٩٩٨م، صـــ٥٧-٨-٥٨ .

كانوا يسافرون لاستكمال دراساتهم في الخارج لعدم وجود فرص لهم في الجامعات الحكومية فقد جاءت الجامعات الخاصة حلاً لهذه المشكلة.

٤) التعليم الجامعي في الدول المتقدمة يحتاج إلى نفقات عالية وبالعملة الصعبة، ومن وجهة النظر الاقتصادية يعتبر إهداراً للعملة الصعبة للبلاد، مما يحمل الحكومات القيام بتكميش أو تقليل الإيفاد الخارجي وتحفيزاً لإنشاء الجامعات الخاصة.

٥) إن التعليم الجامعي الخاص يساعد على إفساح المجال لحرية اختيار التخصص من قبل الطلبة وأسرهم والتحرر من مكاتب التنسيق المركزية التي تفرض على الطالب تخصص لا يرغب فيه.

٦) إن التعليم الجامعي الخاص يزيد من عنصر المنافسة التي يتميز بها القطاع الخاص والذي يؤدي إلى البحث عن مجالات لتحسين في نوعية الخدمة واجتذاب المزيد من العناصر لزيادة الإنتاج.

٧) الاتفاق الثنائي بين الدول لإنشاء جامعات خاصة كتعاون مشترك لأهداف ثقافية وتعليمية أو اقتصادية.

وبناءً على الأسباب السابقة وغيرها من الأسباب التي لم يتسع المجال هنا لذكرها فقد أصبح التعليم الجامعي الخاص حقيقة واقعة في معظم أنحاء العالم وحتى الدول الاشتراكية التي انفصلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقاً، ففي رومانيا الدولة الخارجة من نظام اشتراكي وصل عدد الجامعات الخاصة فيها إلى عشرين جامعة، وكذلك في الصين بدأ التعليم الخاص ينمو حيث فتحت حديثاً عدداً من الجامعات غير الحكومية والتي تعتمد على التبرعات من الصينيين في الخارج والطلبة الراغبين في دفع الرسوم مقابل على فرص أفضل في سوق العمل.

لهذا فإن الجامعات الخاصة وجدت لتبقى وتستمر بشرط الجدية والالتزام بالقوانين اللوائح مع تصحيح أية أخطاء قد تقع فيها ولابد من وضع ضوابط ومعايير للترخيص لها لضبط الجودة وضمان النوعية بحيث تحقق المفهوم العالي للجامعة وتفي بالأهداف الوطنية والقومية التي أنشئت من أجلها، ولابد أن تخضع كذلك لعملية تقويم مستمرة للتأكد من حسن أدائها وتطورها ومواءمتها للظروف والمتغيرات المتسارعة ومتطلبات العولمة.

ومن الخطأ أن تصبح الجامعات الخاصة للقادرين فقط بل يجب أن تحقق هذه الجامعات فرصاً مجانية للمتفوقين من أبناء الوطن، وهذا سلوك حضاري وإنساني واجتماعي تشهده أعرق الجامعات في العالم المتقدم، حتى تؤكد هذه الجامعات أنها ليست للقادرين فقط وأنها لا تسعى للربح بل هي صاحبة رسالة دور ومسئولية.

إن التعليم (خاص وعام) من التزامات الدولة بالإشراف عليه ومن هنا فمن حق وزار التعليم العالي اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتصحيح ما قد يعتري الجامعات الخاصة من أي قصور بالإضافة إلى قيام الوزارة بتشكيل لجان للوقوف على مدى توافر الإمكانيات المالية والأجهزة والمعامل وحداثتها وملائمتها لأداء العلمية التعليمية على أعلى مستوى بهذه الجامعات، وعلى أن تمنع أي جامعة خاصة البدء في مزاولة نشاطها قبل استكمال مقوماتها المادية والبشرية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل استطاعت الجامعات الخاصة أن تختزل الأعراف والتقاليد الجامعية وترسخ النظم الضوابط الإدارية والأكاديمية وأن تسد أو تكمل ما عجزت عنه الجامعات الحكومية؟

د. محمود الشمري لخص واقع التعليم الجامعي من حيث فلسفته ووظائفه وأهدافه وطلابه وكلفته منطلقاً من الوضع القائم في الجامعات الخاصة في اليمن[٥].

فلسفة التعليم الجامعي الخاص:

في الواقع أن هذا الأمر غاية في الأهمية إذ يجب أن تحدد ماهية التعليم الخاص، والفلسفة التي يتبناها في التعليم من حيث البرامج، والخطط، والغاية التي يقوم أو ينشأ من أجلها وهذه أمور لم تتضح بعد لا بل إن بعض مؤسسات التعليم الخاص ما هي في الواقع إلا امتداد بعض مؤسسات التعليم التقليدي (حكومي) بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات ومن المعروف أن التعليم الخاص هو استثمار في قطاع التعليم لكن الغير معروف هو إلى أي مدى يهدف هذا الاستثمار والربح.

وظائف التعليم الجامعي الخاص:

إن وظائف التعليم الخاص يجب أن تكون على خط مواز لوظائف التعليم الحكومي وهذا يعني أن لها وظائف في التعليم والبحث والتطوير وأخرى تتعلق بخدمة المجتمع ولكن هذا لا يعني أن هذه الوظائف يجب أن تكون متطابقة تماماً مع ما تقوم به مؤسسات التعليم الحكومي، وإنما يجب أن تكون مساعدة ومكملة وتطب في مواقع أكثر تخصصا، كما أنها يجب أن تكون مساعدة أسرع استجابة لمتطلبات الواقع نظراً لما يفترض أن تتمتع به من حرية في القرار والتخطيط وأكثر مباشرة في التنفيذ.

---

[٥]- محمود الشمري: التعليم الخاص وأفاقة المستقبلية بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي الخاص- كتاب الأبحاث، جامعة الملكة أروى – صنعاء في الفترة ٣٠ مايو -١ يونيو ٢٠٠٠ .

أهداف التعليم الجامعي الخاص:

إن أهداف هذه المؤسسات إنما يجب أن تكون نابعة من فلسفة نشوئها، وحيث أن هذه الفلسفة غير واضحة المعالم في الوقت الحاضر على الأقل عدا الجانب الاقتصادي منها إلا أنها تساهم في الجهد الوطني لحل أزمة التعليم العالي في امتصاص أعداد كبيرة من مخرجات الثانوية العامة مما يخفف العبء على الجامعات الحكومية ومواجهة التحديات التعليمية من جهة ومن جهة ثانية تحقيق النشاط الاقتصادي الذي يفترض أن لا يكون الربح المادي فيه يأخذ موقع الصداره.

أساليب وتقنيات التعليم الجامعي الخاص:

تلعب أساليب وتقنيات التعليم دوراً رئيسياً في عملية التعليم والتعلم وبناء المفاهيم السليمة التي تؤدي إلى زيادة مشاركة الطالب الايجابية في اكتساب الخبرة وتنمية قدراته على التعامل ودقة الملاحظة واتباعه الأسلوب العلمي للوصول إلى حل المشكلات. ولا تزال كثير من الجامعات الخاصة لا تعطي هذا الأمر ما يستحقه من عناية، وخاصة ما تعانيه معظم الجامعات الخاصة في اليمن.

طلبة التعليم الجامعي الخاص:

إن الجامعات الحكومية لها طاقة استيعابية محدودة بالإضافة إلى جودة سياسات معينة للقبول فيها والذي إذا لم يكن مجاني منها فهو أقل كلفة من الجامعات الخاصة، ومن ناحية ثانية فإن الجامعات الحكومية تتمتع بسمعة طيبة وثقة عالية من قبل المجتمع مما يجعلها محط أنظار جميع الطلبة، وهذا يعني أن الطلاب النخبة الذين حصلوا على تقديرات مرتفعة في الثانوية العامة تنتمي إليها وما يفيض وهم الذين يحصلون على تقديرات متدنية في الثانوية العامة يأتون في المرتبة الثانية من حيث الالتحاق ينتمون إلى الجامعات الخاصة عدا بعض الاستثناءات.

كلفة الدراسة:

تقف كلفة الدراسة عائقاً أمام أعداد كبيرة من الطلبة في الالتحاق إلى التعليم العالي الخاص نظراً لأن كلفة الدراسة هي خارج متناول ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة وهذه سمة لمعظم شعوب المنظمة العربية عدا دول مجلس التعاون الخليجي.

تمويل الجامعات الخاصة :

إن أهم مصادر تمويل الجامعات الخاصة ينحصر في الآتي:

أ. رسوم الدراسة.
ب. الإيرادات عن طريق الخدمات المقدمة إلى الجهات المختلفة.
ج. استثمار الأموال.
د. التبرعات.
ه. موارد أخرى.

وتشكل الرسوم الجامعية المصدر الأساسي للتمويل وليس هناك معلومات دقيقة حول إيرادات ونفقات الجامعات الخاصة، ولكن استمرار هذه الجامعات وتزايد أعدادها هو دليل على أن هذه الجامعات تحقق أرباح مقبولة.

عوامل نجاح الجامعات الخاصة :

- الموقع الجغرافي.
- سنة التأسيس مقارنة ببقية الجامعات الخاصة.
- السمعة.
- حاجة سوق العمل.
- مستوى الرسوم.
- توفر الاختصاصات.

ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة :

شكلت لجنة من الخبراء العرب منبثقة من المؤتمر السابع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي العرب عام ٢٠٠٠م لوضع الضوابط والمعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص، وبعد استعراض ومناقشة اللجنة لتجارب بعض البلاد العربية في مجال الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص أتضح أن بعض البلاد العربية قد قطعت مراحل لا بأس بها في هذا المجال ولكنها تواجه بعض المشكلات وأن هناك قواسم مشتركة بين تجارب

الدول التي بدأت فعلاً بتطبيق نظام التعليم العالي الخاص، وقد أقرت الضوابط والمعايير التالية[٦]:

أ) مسئولية إجراءات الترخيص:

في إطار التشريعات والقوانين السائدة في البلاد العربية تكون الوزارة أو الجهة المسئولة عن التعليم العالي هي الجهة المختصة بإجراءات التراخيص ووضع اللوائح التنظيمية والمتابعة والإشراف، ويمكن لها إنشاء أجهزة إدارية وفنية لتسهيل عملها في هذا الصدد تمثل فيها قطاعات المجتمع ذات العلاقة بالتعليم العالي.

ب) الترخيص الأولي:

تراعي عند الترخيص الأولي الضوابط التالية:

أولاً: أن يكون من بين القيمين على أمر المؤسسة (مؤسسون، مجلس أمناء، ... إلخ) نسبة معينة تحددها كل دولة من ذوي الخبرة في التعليم العالي.

ثانياً: تحدد كل دولة الشروط المتعلقة بجنسية القيمين ومصادر تمويل المؤسسة التعليمية الخاصة.

ثالثاً: التأكد من أن الهدف الربحي لا يطغى على الأهداف التربوية ولا يؤثر سلباً على نوعية المخرجات.

رابعاً: التأكد من أهداف المؤسسة التعليمية الخاصة تساهم في تحقيق أهداف التعليم العالي المعتمدة في البلد وتكمل حاجة التعليم العالي بناء على المعايير التالية:

١. توسيع فرص القبول للطلاب المؤهلين.
٢. سد الفجوات المهنية والعلمية وتلبية احتياجات التنمية الشاملة والاستجابة للتغيرات التقنية.
٣. التوزيع الجغرافي في خدمة المناطق البعيدة الأقل نمواً.
٤. تقديم صيغ حديثة من أنماط التعليم العالي.

---

[٦]- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم" التقرير النهائي لاجتماع الخبراء حول وضع ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة" المؤتمر الأول الاستثنائي للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي العرب، بيروت، ١٨-٢١ سبتمبر ٢٠٠٠.

٥. خدمة قطاعات المجتمع.

٦. التأكد أن لدى المؤسسة خطة لتوفير الإمكانات للبحث العلمي.

خامساً: التأكد من أنه يتوافر للمؤسسة الإمكانات المالية لتأمين استمراريتها، ويستحسن أن يطلب من المؤسسين تقديم دراسة جدوى اقتصادية.

سادساً: التزام المؤسسين بالقيم الأكاديمية والاجتماعية.

سابعاً: يترك لكل دولة أمر تحديد المدة الزمنية للترخيص المبدئي وتقترح أن تكون كحد أقصى ثلاث سنوات.

ثامناً: البت في طلبات الترخيص المبدئي في مدة معينة وتقترح ألا تزيد عن ثلاثة أشهر.

ج) الترخيص النهائي: تراعى عند الترخيص النهائي الضوابط والمعايير الآتية:

أولاً: الموارد البشرية:

١) توافر بنية تنظيمية متكاملة تشمل على الأقل ما يلي:

أ. مجلس أمناء أو ما يقوم مقامه يضم نسبة معينة من أصحاب الكفاءة والخبرة في العمل الأكاديمي.

ب. مجلس أكاديمي مسئولاً عن الأداء العلمي للمؤسسة.

ج. مجلس يكون مسئولا عن الإدارة المالية والإدارية.

د. مجالس للكيات والأقسام .

ه. يعد الترخيص النهائي بداية عمل المؤسسة، ويجب تقيد المؤسسة بالمعايير وباستمرار والتحقق من التزامها.

و. جهاز إداري ومالي.

٢) توافر البيانات بأسماء ومؤهلات وخبرات شاغلي المناصب القيادية بما في ذلك رئيس المؤسسة أو مديرها وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام والوحدات الإدارية.. إلخ، وأعضاء هيئة التدريس وبيان مؤهلاتهم العلمية، وأن تكون نسبة مقدرة منهم من المتفرغين لا تقل عن ٥٠٪.

٣) توافر هيئة تدريس مؤهلة تراعي فيها المعايير التالية:

أ. ألا تقل نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب عن النسبة المقبولة التي تحددها الجهة المختصة في التخصصات المختلفة.

ب. تحديد العبء الدراسي بما يتيح المجال لعضو هيئة التدريس بتجويد العملية التعليمية والقيام بدوره بالبحث العلمي.

ج. وجود خطة لتأهيل واستكمال أعضاء هيئة التدريس وتنمية كفاءاتهم.

د. توافر الأعداد الكافية من الأطر المساعدة والفنيين .

ثانياً: المرافق والتجهيزات:

التأكد من امتلاك المؤسسات لمنشآت في مواقع مناسبة يجعلها مهيأة لأغراض التعليم العالي ويشمل ذلك:

أ. قاعات المحاضرات وحلقات النقاش بالسعة المطلوبة.

ب. مصادر التعليم من مكتبة ووسائط متعددة بالمستوى المطلوب من ناحية الكم والنوع.

ج. مختبرات مجهزة إذا تطلب الترخيص ذلك.

د. ورش ومستلزمات التدريب العلمي والحقلي إذا تطلب الترخيص ذلك.

ه. مكاتب لأعضاء هيئة التدريس والأطر الإدارية.

و. مرافق لخدمات الطلاب ورفاهيتهم وأنشطتهم الثقافية والرياضية والاجتماعية.

ز. مرافق وخدمات صحية.

ح. تجهيزات لازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديث في الإدارة والتعليم والتعلم.

ثالثاً: البرامج والمناهج:

يطلب لكل برنامج تقدمه المؤسسة ما يأتي:

١) تحديد الأهداف العامة من النواحي العلمية والمهنية والاجتماعية.

٢) تحديد الشهادة التي يؤدي إليها.

٣) تحديد عدد الساعات الدراسية وعدد ساعات التدريس والتحقق من أن هذا العدد يستجيب للمعايير المعتمدة لمستوى الشهادة التي يؤدي إليها البرنامج.

٤) تحديد الكفايات التي ينتظر تحقيقها في نهاية البرنامج ومطابقتها لمستوى الشهادة.

٥) بيان بالمقررات المقترحة وبالمواصفات التفصيلية: أهداف كل مقرر، مادته، طرائق التدريس، طرائق تقويم التعليم والتأكد من أن المنهاج يستجيب للمعايير التالية:

- مواءمة المقررات للأهداف والكفايات المتوخاة مع التقدم العلمي.
- التوازن بين الأهداف والكفايات النظرية والعلمية أو اكتساب المعارف والمهارات والمواقف.
- التوازن بين المقررات العامة ومقررات الاختصاص والمقررات الاختيارية.
- التدرج في المقررات.
- بيان نظام التقويم الخاص بالبرنامج .
- التحقق من موائمة الإمكانات المادية والبشرية لاحتياجات تنفيذ البرنامج على الوجه الأكمل.

رابعاً: الأنظمة واللوائح:

١) النظام الأساسي.

٢) لائحة الامتحانات والتقويم.

٣) اللوائح المنظمة لعمل هيئات المؤسسة.

٤) لائحة شؤون أعضاء هيئة التدريس.

٥) اللوائح المالية والإدارية.

٦) النظام الدراسي واللوائح المنظمة له.

٧) لوائح شؤون الطلاب.

٨) اللوائح المنظمة للبحث العلمي وخدمة المجتمع.

خامساً: التمويل

١) تحديد الموازنة ومصادر التمويل.

٢) تحديد أوجه الصرف.

٣) الضمانات القانونية والكفالات المالية التي تقدمها المؤسسة لحفظ حقوق الطلاب والعاملين فيها في حالة قصور أو عجز المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها التعليمية والتربوية.

آليات للتقويم والاعتماد الأكاديمية :

لضمان التزام القيمين على المؤسسة بتنفيذ كل التزاماتهم التي جاءت بموجب الترخيص النهائي للمؤسسة ولضمان الأداء الأمثل وتحقيق الجودة والارتقاء بنوعية الأداء يتطلب الآتي:

١) قيام هيئات للتقويم والاعتماد على ثلاثة مستويات.

٢) تشجيع المؤسسات للاستعانة بالخبرات الدولية للتقويم العام والخاص.

- داخل المؤسسة بقيام وحدة تقويم ذاتي.
- على مستوى الدولة ويكون التقويم إلزامياً ومستمراً وتنشأ له هيئة وطنية وتقوم المنظمة والاتحاد باستكمال مشروع الآلية المقترحة من الاتحاد للتقويم العام للمؤسسة والتقويم الخاص لكل برنامج.
- على مستوى الوطن العربي ويكون التقويم اختيارياً، وتقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية باستكمال الآلية التي قدمها اتحاد الجامعات العربية للتقويم العام للمؤسسة والتقويم الخاص لكل برنامج.

٣) يتطلب حث الدولة باتخاذ القرارات اللازمة لتأمين مستلزمات التقويم بما فيها تأهيل الأطر الفنية والإدارية وتوفير الموارد اللازمة للقيام بعمليات التقويم.

٤) تقوم هيئة الاعتماد المقترحة القومية بتحديد التفاصيل اللازمة للمعايير والضوابط بما يضمن التوصل إلى الأفضل.

ثانيا : تحديات التعليم الجامعي الخاص في البلدان العربية

إن التعليم الجامعي العربي (حكومي، خاص) يواجه ف القوت الراهن تحديات ومتغيرات عدة توجب مراجعة أهداف وفلسفته وتنظيماته ومناهجه وعلاقته بالمجتمع الذي يوجد فيه، ومواجهة التعليم الجامعي لهذه التحديات ليس الغرض منه الاقتصار فقط على حل مشكلاته الحاضرة، وإنما أيضاً لمواجهة مشكلات المستقبل خاصة وأن التعليم في جوهرة عملية مستقبلية. وبالرغم من النمو الكمي في عدد الجامعات العربية الحكومية والخاصة وازدياد أعداد طلابها بشكل كبير، إلا أنها لم تحقق سابقاً علمياً مرموقاً في مجال البحث العلمي، ولا تزال مخرجاتها تمثل في كثير من الأحيان عبئاً على التنمية الوطنية في تلك الأقطار نظراً لعدم التوافق بين الخصائص العلمية والمعرفية والمهنية لتلك المخرجات واحتياجات مجتمعاتها التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وان من أهم مظاهر التخلف في الوطن العربي يرجع إلى تخلف مؤسسات التعليم الجامعي، وما يؤكد ذلك هو عدم ذكر أي جامعة عربية ضمن خمسمائة جامعة عالمية ذات المكانة العلمية الأولى على مستوى جامعات العالم تم تقييمها من قبل المعهد الدولي الصيني للعلوم في عام ٢٠٠٦م، ويؤكد هذا ما ذكره أحمد صيداوي حيث قال" لقد أفرزت هذه الجامعات قيادات هزيلة لم تتمكن من إحراز أي تغيير جذري في البنية البيئية للمجتمع العربي، كما أنها لم تتمكن من القيام بالثورة العلمية، هذه الثورة الضرورية لانتشال الإنسان العربي من كهوف الأسطورة إلى شمس المعرفة[٧].

وفي نفس المنظور يشير محمد دكير إلى أن المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي في العالم العربي هو الخلل العميق الذي أصاب الموائمة بين خريجي الجامعات وبين احتياجات سوق العمل من هذه الكفاءات المتخصصة، فظهرت بطالة الخريجين ذوي الشهادات والكفاءات العلمية العالية الذين لم تستوعبهم مجالات العمل، بالإضافة إلى ضعف المناهج وعدم مواكبتها للتطور العلمي التقني، مما أثر على مستوى الطلبة وتحصيلهم للمعارف الجديدة ومسايرتهم للتطور العلمي العالمي[٨].

ويؤكد الدكتور عبد العزيز المقالح:" لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء الجامعات أن تتحول في أقصر مدة ممكنة إلى مراكز بحث واشعاع وأن لا يظل جهدها محصوراً على التعليم وكأنها معاهد أو مدارس أولية تنتج الكتبة وموظفي الدواوين الحكومية، وعلى الرغم من أنه مر الكثير من الوقت تزايد معه عدد الجامعات وزادت مساحة التفاؤل، إلا أن شيئاً من تلك الأهداف الأساسية لم يتحقق، ربما تكون بعض الجامعات قد نجحت إلى حد كبير في استعارة مناهج العلم وطرقه لتطبيقها على الأدب وعلى دراسة بعض النظريات الفكرية والفلسفية، إلا أن جامعة واحدة لم تستخدم تلك المناهج لتطبيقها في المجال العلمي نفسه وفي الدخول إلى عالم التقنيات الحديثة والأحدث، لكي تشكل بذلك نقلة جديدة وتخفف من اعتمادنا على

---

[٧]- أحمد صيداوي:" تأملات حول مستقبل التعليم العالي العربي في الخليج" عمان، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ١٩٩١، صـــ٢٠.

[٨]- محمد دكير:" متمر التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين"، رؤية عمل الكلمة العدد ٢١ السنة الخامسة ١٩٩٨، صـــ١٥٤.

الآخرين الذين يقدمون لنا ما نحن بحاجة إليه من الطائرة إلى الدراجة ومن التلفزيون إلى ساعة اليد ومن مصابيح الكهرباء إلى (القداحة)!![9]

لعل خصخصة مؤسسات التعليم العالي على تنوعها، الجامعي منها وغير الجامعي أمر ليس بجدية على أن من بلادنا العربية، غير أن الواقع يشير في غالب الأمر إلى وجود بعض المشكلات التي تثير الفكر وتستنهض الأقلام وقد تؤجج ثورات بين المهتمين من المختصين وغيرهم فعلى سبيل المثال تنشأ المؤسسات دون أعضاء هيئة تدريس معنيين، ويبدأ الإعلان بالحاجة إليهم بعد الدراسة!، وقد يكون هناك أعضاء لهيئة التدريس دون وجود لمختبرات أو مشاغل أو غير ذلك، وقد يتوفر الاثنان دون توفر المطبقين (المعيدين) والفنيين، وقد يتوفر كل شيء فيزيقيا وبشرياً إلا اعتماد الدرجة التي تمنحها المؤسسة من السلطة العليا المسئولة في الدولة، وقد يتوفر في هذا الاعتماد كذلك، غير ان سياسة القبول تخالف إلى حد كبير السياسة التي تلتزم بها المؤسسات الحكومية المماثلة فتتفاهم مشكلة عدم تكافؤ الفرص بين الطلاب من حيث المجموع المؤهل للقبول في المؤسسات المتماثلة، وفي نفس الوقت عدم تكافء الفرص بين أعضاء هيئة التدريس العاملين بالمؤسسة الخاصة وزملائهم العاملين بالجامعات الحكومية من حيث الإمكانات والرواتب وغير ذلك[10].

لم تعد الجامعات الخاصة تمثل ترفاً في التعليم الجامعي، وإنما أصبحت ضرورة ملحة للتخفيف من أوجاع الجامعات الحكومية التي باتت تعاني آلاماً كثيرة، والسؤال المطروح الآن هل نجحت الجامعات الخاصة في تلبية الغرض من وجودها؟!، وهل تجنبت مشاكل الجامعات الحكومية أم أن المكسب والخسارة سيغطي على الجانب التعليمي، وليس المقصود استعراض التحديات التي تواجهها الجامعات الخاصة في البلدان العربية بتعميم السلبيات على جميع مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، لأن ذلك يضر بالعملية التعليمية بشكل عام، وإنما القصد يمثل في لفت أنظار بعض المؤسسات التعليمية الخاصة التي تقتصر في أداء رسالتها، وهنا لابد من استعراض بعض المشاكل التي لا زالت تعاني منها الجامعات الخاصة من أهمها:-

---

[9]- د. عبد العزيز المقالح: البحث العلمي في الوطن العربي أزمة أو غياب"، مقال منشور بمجلة المجلة السعودية العدد ١٥١٤١٨، ٢١ أبريل ٢٠٠٧م.

[10]- د. مصطفى عبد السميع محمد:" تنويع هياكل ومؤسسات التعليم العالي"، ورقة مقدمة للمنظمة العربية للثقافة والعلوم، مشروع الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، البحوث المرجعية، المجلد الأول، صـ١٥.

١) قضية علاقة رأس المال وتداخله بالعملية التعليمية ما زالت أهم القضايا التي لم تحل بعد حيث يوجد تداخل بين رأس المال والإدارة داخل الجامعات الخاصة يحد من حرية قيادات الجامعة الأكاديميين والإداريين في اتخاذ القرار، حيث تتحكم الملكية في كل ما يتم داخل الجامعة إدارياً وفنياً ويتم الرجوع على المالك، أو من يمثله قبل اتخاذ أي قرار بالإضافة إلى التداخل في الاختصاصات بين مجلس الجامعة ومجلس الأمناء والتي ما زالت مثار جدل في معظم الجامعات الخاصة.

٢) قضية مرتبطة أيضاً برأس المال وهي التمويل والقائم في غالبية الأحيان على قروض من البنوك وبالتالي فالمتوقع أن يكون الاهتمام الأول لصاحب رأس المال دائماً على كيفية سداد هذه القروض، الأمر الذي يتعارض مع مقتضيات العملية التعليمية في جوانب كثيرة خاصة وأنه لا توجد مصادر دخل أخرى للجامعات الخاصة غير المصروفات الدراسية، وهذه وفقاً للمقاييس العالمية لا تشكل أكثر من (٣٠٪) للجامعات والباقي يأتي من مصادر أخرى، فالسؤال هنا هل توجد مصادر أخرى للدخل للجامعات الخاصة؟ وهل هناك ضمانات تمنع حدوث خلل في العملية التعليمية في حالة التعثر سواء كان تعثر صاحب رأس المال أو المالك في سداد الالتزامات المالية بمختلف الجامعات الخاصة.

٣)قضية الجوانب الأكاديمية والتعليمية التي لم تستطع الجامعات الخاصة حتى الآن تحقيق إيجابيات أكاديمية في تكوين هيئة تدريس تابعة لها فما زالت معظمها تعتمد على أستاذ "الشنطة" عن طريق الندب الجزئي أو الكلي من الجامعات الحكومية، ويقود هذا إلى جوانب أكاديمية أخرى كالمناهج الدراسية حيث كان يطرح أن الجامعات الخاصة ستقدم تخصصات جديدة ومناهج متطورة حديثة لا تقدمها الجامعات الحكومية فإلى أي مدى تحققت هذه الأهداف، وواقع الحال يؤكد عكس ذلك حيث أصبحت الجامعات الخاصة صورة مكررة للجامعات التقليدية.

٤)أنشئت الجامعات العربية الخاصة وبالذات في مصر واليمن في النصف الأول من التسعينات للقرن الماضي، وبدأت باستقطاب الطلاب الذين كانوا يسافرون للخارج لاستكمال دراساتهم لعدم وجود فرص لهم في الجامعات الحكومية، بالإضافة إلى الطالبات اللاتي يسافرن للحصول على شهادات جامعية في مجتمعات خارجية لها أسس وقواعد ونظم تختلف بشكل كلي عن الدول العربية، ولهذا فإن الجامعات الخاصة وفرت لهؤلاء الطلاب فرص التعليم الجامعي، إلا أن معظم هذه الجامعات بدأت نشاطها التعليمي ولا زالت في عمارات وفلل مؤجرة غير مهيئة للعملية التعليمية، وتنطبق هذه المشكلة على جميع الجامعات الخاصة اليمنية فيما عدا جامعة واحدة من خمسة عشر جامعة خاصة.

٥)إن الجامعات الخاصة في العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية قامت على التبرعات وموارد ضخمة بخلاف المصروفات الدراسية التي تحصل عليها من الطلاب، ولا

تهدف إلى الربح حيث أن التعليم وخاصة الجامعي لا يمكن أن يكون هدفه الربح، وهذه مفاهيم يجب على أصحاب هذه الجامعات استيعابها، وأقصى ربح يتراوح بين (٥-١٠٪)، والقضية الهامة التي لم تستوعبها الجامعات الخاصة في برامجها وهي موضوع الأبحاث العلمية وخدمة المجتمع كوظائف أساسية للجامعات، وهنا يأتي غياب الموارد الأخرى للتمويل لهذه الأبحاث والخدمات، وإذا كنا نعيب على الجامعات الخاصة فهي بمصروفات مرتفعة تتطلب أن يحصل الطالب على تعليم متميز وراق، وتجدر الإشارة إلى أنه ساد الاعتقاد أن القطاع الخاص هو الحل الأمثل لكل المشاكل قد يكون ذلك في قطاعات معينة، ولكن في التعليم وخاصة في الجامعات الوضع يختلف، قد تكون الحالة الوحيدة التي تجد فيها الجامعات الخاصة على مستوى عال علمياً ومهنياً ولعل السبب وجود مصادر للتمويل متعددة وتبرعات من الأفراد والمؤسسات والشركات، والذي لا يتوفر في البلدان العربية وإن حدث لذلك فهو في حكم النادر.

٦)معظم الجامعات العربية الخاصة بدأت نشاطها قبل صدور القوانين واللوائح التنفيذية والضوابط الكافية، ولا زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية، إلا ما ندر وبالرغم من مرور أكثر من عقد ونصف على إنشاء كثير من الجامعات الخاصة (مصر، اليمن) إلا أنها لم تقم بإعداد كادرها التدريسي وسيظل هذا الاعتماد قائماً إذا لم تطبق قوانين الجامعات العربية الخاصة التي تشترط معظمها أن يكون لدى الجامعات أو الكلية الخاصة (٣٠٪) من أعضاء هيئة التدريس المعنيين حتى تحصل على الترخيص.

٧)معظم البلدان العربية تركزت جامعاتها الخاصة في العاصمة الأولى للدولة، ولم تنشأ في مناطق ذات الحاجة للتعليم الجامعي، وأصبح ينطبق عليها نظام تشجيع القطاع الخاص، والزعم بأن الجامعات الخاصة حلت مشكلة الأعداد الكبيرة التي لم تقبل بالجامعات الحكومية زعم خاطئ، لأن هذه الجامعات لا تمثل أكثر من (٣٪) من إجمالي أعداد الطلاب في الجامعات الحكومية ومن هنا تأتي مسئولية الدولة في التوسع والنمو المستمر وفي التمويل.

٨)كان الهدف من إنشاء الجامعات الخاصة كما تضمنتها معظم القوانين المنظمة للجامعات الخاصة في الدول العربية ألا تهدف للربح وأن تعمل هذه الجامعات لإعداد الكوادر المدربة في المجالات الحديثة التي تحتاجها خطط التنمية المستقبلية وأن تكون تخصصاتها في مجالات علوم المستقبل مثل الحاسبات والاتصالات والهندسة الوراثية وفتح التخصصات العلمية التي لا تتوفر في الجامعات الحكومية وأن لا تفتح تخصصات ومجالات تعاني فيها البلاد من بطالة بين خريجيها وأن لا تعمل في التخصصات والمجالات التي تعمل فيها الجامعات الحكومية التقليدية، إلا أن الواقع لكل هذا غير قائم في جميع الجامعات الخاصة وأصبحت تستقطب الطلاب الذين لم يحصلوا على نسب الحد الأدنى

للقبول في الجامعات الحكومية، بل أنها قامت على حساب مبدأ تكافؤ الفرص ومجانية التعليم وستكون أيضاً باب القادرين مادياً حتى ولو كانوا عاجزين فكرياً.

٩) نصت معظم قوانين الجامعات الخاصة العربية على أن تجهز هذه الجامعات بأحدث ما في العصر من تقنيات قبل بدء نشاطها التعليمي، إلا أن معظم هذه الجامعات وخاصة اليمنية بدأت ولا زالت الكثير منها دون تجهيزات ومعامل وأعضاء هيئة تدريس ويتم التدريس والامتحانات دون ضوابط علمية رفيعة المستوى، لذا فإن تجربة الجامعات الخاصة بدأت بهدف الاستثمار الاقتصادي بمعنى أنها كانت تسعى إلى تحقيق الربح المادي وهذا ليس خطأ في حد ذاته ولكن الخطأ أن تكسب المال ولا تقدم علماً.

١٠) رغم التحفظات عند البعض إلا أن تجربة الجامعات الخاصة مضت وصارت واقع نتعايش معه وبقيت أمامها أكثر من مشكلة لعل أخطرها عدم الاعتراف حتى الآن بشهادات جزء كبير من خريجيها خاصة في مجال الطب كما هو قائم في بعض الجامعات الخاصة في اليمن والتي أقرت الحكومة اليمنية إغلاق جميع كليات الطب في الجامعات الخاصة ما عدا جامعة واحدة ورغم ذلك استمرت بعض هذه الجامعات في تعليم الطب، كما أن أعداد كبيرة من خريجي هذه الجامعات في تخصصات مشابهة لتخصصات الجامعات الحكومية تشبع منها سوق العمل وأنتجت أعداد كبيرة منها، ولم تجد عملاً وانضمت إلى طوابير البطالة.

١١) رغم صدور قانون الجامعات الخاصة رقم (١٣) ولائحته التنفيذية في اليمن عام ٢٠٠٥م، إلا أن الوضع لم يتغير كما كان قبل صدوره، حيث تنشأ جامعات خاصة إحداها في فيلا مستأجرة والجامعتين الأخرى في عمارتين مستأجرة أيضاً في مدينة صنعاء، وأعلنت هذه الجامعات عن نفسها في الصحف والتلفزيون وعن فتح القبول للالتحاق بها وفي تخصصات مختلفة، مع أن هذه الجامعات لم تستكمل إجراءات قيدها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ناهيك عن عدم توفر أبجديات مستلزمات العملية التعليمية من أعضاء هيئة التدريس والقاعات والمعامل والمكتبات.. إلخ، ولهذا فإن تجربة اليمن في التعليم الجامعي الخاص عدى جامعة واحدة يعد مجازفة غير مأمونة العواقب.

١٢) لا زالت العلاقة بين الجامعات الخاصة والنقابات المهنية ووزارة التعليم العالي غير واضحة، وأن معظم الجامعات العربية الخاصة ليست تخصصية في قطاعات محددة بحيث يكون لكل منها رسالة مختلفة عن الأخرى وتخصص تتميز به إلا أنها نمطية وتقليدية لا تختلف عن قائمة الجامعات الحكومية التقليدية.

١٣) يعد البحث العلمي أحد الأهداف والمهام الرئيسية لأي جامعة حكومية كانت أم خاصة ويحتل المرتبة الثانية بعد التعليم الأكاديمي، وبالرغم من انتشار الكثير من مراكز البحث العلمي المتخصصة في كل الجامعات العربية الحكومية، وتحفيزها بزيادة

مخصصاتها المالية للبحث العلمي ضمن موازنات الجامعات إلى جانب إلزام أعضاء هيئة التدريس بإعداد البحوث السنوية وبحوث الترقيات وإلى جانب المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقد في الداخل والخارج ومشاركة أعضاء هيئة التدريس بالأبحاث العلمية في مختلف التخصصات والتي تعكس حراكاً تنموياً وتطويراً لمناحي الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها من المجالات العلمية، إلا أن البحث العلمي في الجامعات الخاصة منعدم تماماً، إلا ما ندر نظراً لعدم توفر البيئة العلمية من معامل وأعضاء هيئة تدريس متفرغين ومكتبات وتجهيزات إلى جانب انعدام نفقات البحث العلمي في موازنات هذه الجامعات، وهذا ينطبق على الجامعات الخاصة في اليمن.

وهناك مجموعة من التحديات التي تشترك فيها الجامعات العربية الخاصة وهي:

١) الافتقار إلى التنسيق بين تخطيط القوى العاملة والتخطيط التعليمي الذي أدى بالتالي إلى عدم التجانس بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في معظم البلدان العربية.

٢) غياب سياسة واضحة للقبول في الجامعات العربية والخاصة، ووجود خلل هيكلي قائم في توزيع الطلاب على الكليات الإنسانية والتطبيقية.

٣) تدني جودة التعليم ودرجة التحصيل العلمي عند الطلاب وعدم قدرتهم على التعليم الذاتي والاستقلالية والإبداع.

٤) جمود المناهج التعليمية وعدم مواكبتها للتطورات العلمية وتخلفها عن مجارات التنوع المعرفي وتطبيقاته وضعف الأسس العلمية والتكنولوجية في مجالات البحث والتطوير.

٥) ضعف كمي وكيفي في هيئة التدريس وعدم الاهتمام بالإعداد التربوي والمهني لأعضاء هيئة التدريس وغياب التقويم.

٦) غلبة مخرجات التخصصات النظرية والإنسانية على مخرجات التخصصات العلمية والتطبيقية وبالتالي زيادة في البطالة والهدر برأس المال البشري.

٧) نقص كبير في الموارد المالية التي تنفث على التجهيزات العلمية والخدمات التعليمية من مكتبات وورش ومعامل ومواد أولية ووسائل إيضاح، وغيرها.

٨) الجامعات الخاصة تتبع نظام عشوائي في فتح التخصصات في الكليات الإنسانية والتطبيقية بغرض كسب أكبر عدد من الطلاب بغض النظر عن جودة التعليم ومدى الاحتياج له، ناهيك عن الاختلالات التي تنشأ عن غياب الرقابة والإشراف الفعلي لكيفية سير العملية التعليمة.

٩) غياب السياسات والخطط التي توجه الجامعات الخاصة نحو الأهداف التي يتطلبها المجتمع وسوق العمل بحيث يكون هناك تكامل بينها وبين الجامعات الحكومية، مع التركيز على وجود لجان متخصصة للرقابة والمتابعة على عملية أداء العلمية التعليمية، والتأكد من أن الأعداد التي تقبلها هذه الجامعات والتخصصات التي تنشئها هي في نطاق السياسة التعليمية للدولة وخططها التنموية.

١٠) عدم وضوح الرؤية والفلسفة والأهداف، وغياب السياسات التي تحكم العملية التعليمية في معظم الجامعات الخاصة.

ثالثاً: سياسات تطوير التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي

عدد بعض المختصين في مجال التخطيط التربوي مدخلات يجب توافرها عند إنشاء مؤسسة تعليم جامعي خاصة جديدة، من ذلك فعلاً ما أشار إليه أحد الباحثين من ضرورة توافر المدخلات التالية قبل البدء بالدراسة على الأقل بثلاث سنوات[١١]:

١) إعداد هيئة التدريس المستقلة في جميع التخصصات التي ستبدأ بها المؤسسة عن طريق نظام المنح أو الابتعاث.

٢) تعيين مجلس أكاديمي كفء لاختبار الطلاب الأكفاء للدراسة دون التهاون في جانب من جوانب الكفاءة تحت تأثير إغراء الربح المادي.

٣) تحديد التخصصات التي ستدرس على ألا تكون تقليدية قدر الإمكان.

٤) توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية تكاليف الإنشاء والدراسة التي تتفق مع طبيعة الدراسة والتخصصات.

٥) إنشاء قاعات الدرس والمحاضرات والمعامل والورش التي تتفق مع طبيعة الدراسة والتخصصات، وكافة مرافق الأنشطة العلمية المساندة والأنشطة الطلابية لاستغلال طاقاتهم في نمو شامل متكامل.

٦) تدريب جهاز كفء على الإدارة الحديثة.

٧) إعداد برنامج دراسات عليا بمد هذه المؤسسة بهيئات تدريس إلى جانب الاستفادة من الأبحاث العلمية في خدمة المجتمع.

---

[١١]- د. مصطفى عبد السميع محمد: المرجع السابق نقلا عن : محمد صديق حمادة: " الجامعات الخاصة، يمكن أن تكون نموذجاً تعليمياً حضارياً!!" ورقة مقدمة إلى مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي رؤية لجامعة المستقبل القاهرة ، مايو ١٩٩٩م.

٨) تعيين مجلس مقيم مهمته تقويم الأداء المؤسسي دورياً.

٩) تحديد وسائل التقويم المختلفة للطلاب حسب طبيعة الدراسة والتخصصات.

١٠) متابعة الأداء للتأكيد من فعالية العملية التعليمية.

إن الأمر يتطلب وضع الضوابط والإجراءات الوقائية والمعايير اللازمة، التي تكفل تلافي السلبيات والانتقادات التي توجه للأداء، على اعتبار أن المعيار هو نموذج للأداء يتم تأسيسه بمعرفة هيئات علمية ومهنية، وتأتي صياغة المعيار لكي يعبر عن محتوى " علمي وعملي" فيكون بذلك قابلاً للتطبيق وقاعدة أساسية مردة للعمل الجامعي.

من هنا اقترح البعض مجموعة من المعايير التي ينبغي أن تلتزم بها الجامعات الخاصة (ومؤسسات العليم العالي بصفة عامة في الأداء) نذكر منها بإيجاز[١٢]:

- معيار التأهيل العلمي: فالجامعات الخاصة لابد وأن تمنح درجة علمية تعادل الدرجة الجامعية الأولى التي تمنحها الجامعات الحكومية (البكالوريوس - الليسانس) باعتراف السلطة العليا المسئولة الدولة.

- معيار التأهيل العملي: حيث أن عملية التدريب تمثل حجر الزاوية لكي يكون خريجو هذه الجامعات على مستوى الجودة المطلوبة، وعلى ذلك فإن حتمية وضرورة وجود مكتبات ومعامل وورش ومستشفيات ومراكز للكمبيوتر، والمعدات والأجهزة والتجهيزات الحديثة تعتبر أحد المقومات التي ينبغي عدم الترخيص لأي جامعة أن تعمل على استكمالها، لأن ناتج هذه الجامعات سوف ينعكس على المجتمع في صورة خريجين يمارسون العمل.

- معيار التأهيل السلوكي: وهذا يتطلب أن تتضمن برامج هذه الجامعات ما يؤكد الانتماء الوطني والقومي والإلمام بالحضارة والثقافة وروافدها والقيم الروحية والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، حتى لا يحدث اغتراباً فكرياً وانفصام عن تقاليده وواقعه وقيمه.

- معيار المناسبة الأكاديمية: يشير هذا المعيار إلى ما ينبغي أن يكون عليه الأداء المرتقب للجامعات الخاصة في ضوء نظام الساعات المعتمدة Cerdeit Hours. وما يتطلب ذلك من ضرورة توافر عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس في كل تخصص لكي يتحقق نطاق الإشراف المناسب للمرشد الأكاديمي.

---

[١٢]– د. مصطفى عبد السميع محمد، نقلاً عن طارق عبد العظيم أحمد:" الجامعات الخاصة ومعايير الأداء الواجبة" ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة – بنها – ١٩٩٧م.

- معيار الاستقلال: يجب على الجامعات الخاصة والمعاهد تبني حساباتها في توفير أعضاء هيئة التدريس على الندب الجزئي من الجامعات الحكومية، لأن هذا الإجراء من شأنه تفريغ المؤسسات الحكومية من الكفاءة العلمية والواجب أن تتفرغ للبحث العلمي والإرشاد الأكاديمي، وحتى لا تنطبق نظرية الأواني المستطرقة فينخفض المستوى العلمي في كلا النوعين من الجامعات الحكومية والخاصة، فالجامعات والمعاهد الخاصة عليها وضع خطة لتدبير احتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس سواء عن طريق النقل أو الإعارة، كما ينبغي أن تخطط للمستقبل عن طريق إرسال بعثات للخارج حتى يتحقق لها الاستقلال في هيكل أعضاء هيئة التدريس، ويصبح لها مدرسة علمية متميزة.
- معيار العائد الاجتماعي: ذلك أن هذه الجامعات هي كيان علمي واقتصادي يتواجد في بيئة اجتماعية، لذلك كان من الواجب أن يكون هدف هذه الجامعات الخاصة العائد الاقتصادي على رأس المال المستثمر، جنباً إلى جنب مع العائد الاجتماعي، فقد أصبح تبني نظرية العلم للمجتمع مسلمة لا تحتاج إلى نقاش ولا برهان[١٣] ولابد أن يتضمن دور المؤسسات القيام بالبحوث الفردية والجماعية الرامية لحل مشكلات البيئة، فضلاً عما تقدمه هذه الجامعات من تخصصات مستحدثة في المجالات البيئية والصناعية، ونظم المعلومات الحديثة والهندسة الوراثية وعلوم الاتصال وتطبيقاتها المختلفة لتطوير الحياة في المجتمع.
- معيار الالتزام: حيث يجب الالتزام بقانون الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية المعتمدة من الدولة، وأن ينص القانون على الجزاء الرادع لمخالفة القواعد القانونية المنظمة لذلك.
- معيار الشفافية: لابد وأن تعلن هذه الجامعات عن برامجها وأعضاء هيئة التدريس بها وعن مدى توافر إمكاناتها التعليمية المختلفة والإفصاح عن مركزها المالي ونتيجة الأعمال وخطط الدراسة، وأن يتسم ذلك بالصدق والصراحة.

---

[١٣]– د. مصطفى عبد السميع محمد، نقلاً عن مفيد شهاب – افتتاحية كتاب:" كليات ومعاهد التعليم العالي في مصر " القاهرة – وزارة التعليم العالي ٢٠٠٠م..

ومن الأهمية توافر مجموعة من الضوابط التي يتم الالتزام بها لضمان نجاح التعليم العالي الخاص في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الجامعات والكليات الخاصة[١٤]:

- ارتباط تخصصات التعليم الجامعي الخاص ومناهجه التعليمية مع واقع سوق العمل واحتياجات التنمية وأن تكون بمستوى تأهيلي متميز يحقق توافر المهارات والقدرات اللازمة لممارسة التخصص في الواقع العملي.
- أن يراعي في توسعته ونموه أفقياً ورأسياً أسس التخطيط التعليمي التي تستهدف تحقيق أقصى مساهمة ممكنة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي استناداً إلى التقدير الدقيق لكل من الاحتياجات والإمكانات المنفذة.
- ملائمة الطاقة الاستيعابية في كل تخصص مع الحاجة الفعلية له تجنباً لحدوث البطالة لخريجيه، مع عدم التوسع في أي تخصص إلا بالقدر المناسب.
- توزيع الكليات والجامعات الخاصة على مناطق مختلف في البلاد منعاً للتكدس وإسهاماً في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.
- التقويم المستمر لبرامج التعليم العالي الخاص وتطويره مع الاستنارة في هذا الصدد برأي أصحاب الأعمال ومسئولي المنشآت الخاصة وغيرهم من المعنيين بمتابعة مسيرة تنمية وتوظيف الموارد البشرية.
- مراعاة الدقة في اختبارات القبول للمتقدمين من الطلاب ما يضمن أهليتهم للالتحاق بالتخصصات المناسبة لقدراتهم وميولهم واستعدادهم.
- إخضاع التعليم الخاص لرقابة فعالة وتنسيق متكامل في إطار سياسة التعليم العالي للدولة ووفقاً للمعطيات المستجدة.
- مواكبة التطورات والمتغيرات خاصة في مجالات الاكتشافات التي تتم في مجالات العلوم والتقنية واستخداماتها في التعليم.
- أن يعطي جانباً من الاهتمام للبحوث والدراسات التطبيقية وفقاً لواقع المنشآت واحتياجاتها.

---

[١٤]- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: التعليم الجامعي الأهلي" أهميته، تخطيطه، ضوابطه"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم الأهلي بالمملكة العربية السعودية في الفترة ١٢-١٤ / ٢ / ٢٠٠١م .

- أن ترتبط الكليات والجامعات الخاصة بالمجتمع وتوثيق علاقاتها به بكافة السبل واتباع أساليب تحقق الأهداف المنشودة مثل:
  - أن تعطي الكليات جانباً من اهتمامها لتقديم استشارات تدريبية وفنية للمنشآت بما يزيد من إسهامها في خدمة قطاع الأعمال.
  - الأخذ بأسلوب التعليم التعاوني التطبيقي الذي يتم من خلالها التعاون مع المنشآت بإعطاء أهمية للتعليم والتدريب بها.
  - إشراك المتخصصين وذوي الخبرة في المنشآت الخاصة بالأنشطة في الكليات والجامعات مثل إلقاء بعض المحاضرات والإشراف على التدريب العملي والمشاركة في الندوات والحلقات الدراسية والبحوث التطبيقية.
- دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال التعليم الخاص والاستفادة بما حققته من نتائج.
- الحرص على توفير التمويل المالي الذي يضمن تغطية نفقات التشغيل الدورية للكلية أو الجامعة.
- عدم المغالات في الرسوم الدراسية مع تخصيص نسبة من المنح الدراسية للطلاب غير القادرين مالياً.

وتأتي المقترحات التطويرية التالية لتحقيق هدفين أساسيين: الأول معالجة الصعوبات والمشاكل الأساسية التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي العربي الخاص. أما الهدف الثاني فهو الارتقاء بالجودة الشاملة لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص سواء في مجال الإدارة أو المخرجات وعملية التطوير تتخذ عناصر عديدة يمكن تناول أهمها فيما يلي[15]:

a. تقديم الدعم والإعفاءات والامتيازات الاقتصادية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص من أموال أو أراضي أو خدمات بأسعار تشجيعية وغيرها من أنواع الدعم الأخرى على غرار تلك المقدمة للمشروعات الصناعية أو الزراعية بشروط ميسرة تتفق والأهمية الاقتصادية الكبيرة لمثل هذا النوع من المشاريع التي تستثمر في العنصر البشري المكون الأساسي للتنمية الاقتصادية.

---

[15] - http://www.ituarbic.corg/previousEvents/2003/E-Education/Astract17-Oman.doc .

b. ضرورة مبادرة الجهات الحكومية المعنية إلى الاستثمار في المباني الجامعية وتأجيرها للقطاع الخاص على أساس نظام التأجير التمويلي أو التشغيلي للمساهمة في تخفيف الأعباء الاستثمارية التي تواجه القطاع الخاص في هذا الجانب بما يسهم في تطوير العملية التعليمية.

c. ربط تقديم الدعم والتسهيلات المقدمة لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمستوى أدائها ونوعية مخرجاتها لحث هذه المؤسسات على العناية بالجودة كإستراتيجية وخيار رئيس لتطوير أعمالها.

d. تسهيل منح التراخيص اللازمة لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص بعد التأكد من توافر الشروط اللازمة لذلك.

e. تقديم الحوافز الكفيلة بدعم توجه القطاع الخاص على الاندماج بين المؤسسات التعليمية القائمة أو إنشاء هذه بشكل شركات مساهمة تطرح أسهمها في الأسواق المالية مما يعزز من درجة الكفاءة والفاعلية لها في خدمة العملية التعليمية بعيداً عن التأثيرات الشخصية المباشرة التي قد تؤثر سلباً على أسس عمل مثل هذه المؤسسات التعليمية الهامة.

f. ضرورة العمل على تنسيق السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بمؤسسات التعليم الجامعي الخاص سواء في مرحلة الترخيص أو مرحلة الرقابة والإشراف.

g. ضرورة السماح للقطاع الخاص العربي بالاستثمار في مؤسسات التعليم العالي الخاص في الدول التي تقيد مثل هذا النوع من الاستثمار حالياً وتقديم التسهيلات القانونية والإجرائية اللازمة للتوسع في هذا النوع من الاستثمار في الدول التي تسمح حالياً للقطاع الخاص بالعمل في مجال التعليم العالي.

ثانياً- في مجال الأطر المؤسسية الداعمة لمؤسسات التعليم العالي الخاص:

١) زيادة درجة التنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي الخاص.

٢) الاتصال مع الجهات الحكومية المعنية للمساهمة في رسم السياسات والتوجهات العامة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي الخاص.

٣) الإشراف والرقابة على جودة إدارة ومخرجات مؤسسات التعليم الجامعي الخاص.

٤) إقامة شبكة متكاملة من المعلومات التي تحتاجها مؤسسات التعليم الخاص.

٥) الاهتمام بالجوانب الإعلامية المطلوبة لدعم وتنمية مؤسسات التعليم الجامعي الخاص.

ثالثاً- في مجال التمويل:

١) اتباع سياسات مالية ونقدية تحفز من إقبال البنوك التجارية في تمويل مؤسسات التعليم الجامعي الخاص.

٢) العمل على إنشاء صناديق خاصة بتمويل مؤسسات التعليم الجامعي الخاص ويمكن أن يساهم في رأس مال هذا الصندوق كل من الحكومات المركزية والمصارف المتخصصة على أن تترك إدارته للقطاع الخاص تحت إشراف ورقابة الحكومة.

٣) البحث عن مصادر مكملة لتمويل المؤسسات التعليمية من خلال التبرعات والهبات أو تقديم المنح من رجال الأعمال أو الشركات الخاصة وذلك وفق خطة منهجية ومؤسسية تخدم المصالح المشتركة.

رابعاً- في مجال المناهج التعليمية:

١) لابد من خلق توازن في مناهج الجامعات الخاصة بين متطلبات العصر ومتطلبات التميز والمحافظ في نفس الوقت على القيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع العربي وعدم الانسلاخ عنها.

٢) العمل على ربط برامج ومناهج مؤسسات التعليم الجامعي بصفة عامة لاسيما الخاصة منها بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

٣) لابد من زيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال التخطيط للتعليم على المستوى الكلي وعلى المستوى الأهلي سواء في مجال تحديد الأهداف أو المناهج والبرامج اللازمة لتطوير التعليم الجامعي الخاص.

٤) إعطاء التعليم الجامعي الخاص الحرية الكافية لتقرير المناهج التعليمية التي يدرسها لضمان تميزه في هذا المجال عن المؤسسات الحكومية مع ضمان اتساق هذه المناهج في نفس الوقت مع الأهداف التربوية والاجتماعية الوطنية وتحت إشراف الحكومة.

خامساً- في مجال نظم المعلومات:

١) إيجاد نظام متكامل لمعلومات سوق العمل يسهم في اتخاذ القرارات المناسبة بهذا الخصوص.

٢) تفعيل دور أجهزة الإحصاء المركزي في الدول العربية من خلال تحسين طبيعة المعلومات والبيانات التي يتم جمعها ونشرها.

٣) إقناع صناع القرار باتخاذ السياسات المناسبة وفق ما تمليه هذه المعلومات.

سادساً- في مجال ضمان جودة مخرجات التعليم الجامعي العربي الخاص:

- **مسؤولية الجهات الحكومية الرسمية:**

١) وضع معايير نوعية وكمية محددة لقياس وتقييم مخرجات التعليم الجامعي الخاص بموضوعية وحيادية من قبل الجهات الحكومية المختصة.

٢) الإشراف والرقابة اللاحقة والمستمرة من قبل الجهات الحكومية المختصة على أداء مؤسسات ومعاهد التعليم الجامعي الخاص لضمان جودة مخرجاتها وفقاً للمعايير النوعية والكمية المشار إليها.

٣) خلق مناخ تنافسي صحي بين مؤسسات ومعاهد التعليم الجامعي الخاص للارتقاء بأدائها بعيداً عن الاحتكار والمنافسة الغير شريفة.

- **مسؤولية مؤسسات ومراكز التعليم الجامعي الخاص:**

١) الاهتمام بأسلوب الجودة الشاملة في إدارة المؤسسات التعليمية لضمان تميز مخرجاتها وانسجامها مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

٢) ضرورة سعي مؤسسات التعليم الجامعي الخاص للحصول على شهادة اعتماد الجودة الأيزو من قبل الجهات المختصة بهذا الشأن.

٣) الاعتناء بالتأهيل والتدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس من خلال التدريب السابق لالتحاقهم بمهنة التعليم والتدريب والتدريب اللاحق أثناء قيامهم بعملية التدريس لتطوير قدراتهم ومهاراتهم وفقاً لأحدث التطورات العالمية في مجال المناهج وطرق التدريس الجديدة، كما يجب العمل على إجراء تقييم دوري لأعضاء هيئة التدريس للتأكد من استمرار مقدرتهم على التدريس وقياس مدى تطوهم في

هذا المجال، ويتطلب تحقيق هذا الأمر تحسين المستوى المعيشي لأعضاء هيئة التدريس وربط ذلك بمدى تطوره في المهنة التي ينطبع بها.

٤) ضرورة الاعتماد على الكوادر الوطنية ما أمكن في مجال التعليم الجامعي الخاص.

٥) تقييم الطلاب المتعلمين والمتدربين وفق أسس منهجية وموضوعية بعيداً عن المحاباة والمداراة.

٦) تطوير الأطر الإدارية لمؤسسات التعليم الجامعي الخاص بحيث تصبح أكثر انفتاحاً ومرونة ومقدرة على استخدام وتطبيق أساليب وتقنيات التعليم الحديثة.

٧) ضرورة الموازنة بين متطلبات الربحية والأهداف التربوية بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر.

سابعاً- في مجال العلاقة مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص:

١) توثيق روابط الاتصال مع المؤسسات التعليمية العربية وفق أطر مؤسسية ومنهجية واضحة ومستمرة لتنسيق الجهود في مجال تعليم وتدريب المواطنين بما يتفق والاحتياجات الفعلية للقطاع الخاص.

٢) تشكيل لجان دائمة في كل دولة من الدول العربية تتكون من ممثلين عن الغرف التجارية ومؤسسات التعليم العالي الخاصة والعامة والجهات الحكومية ذات العلاقة يتم من خلالها مناقشة القضايا التي تنهض بمستوى التعاون فيما بين هذه الأطراف في مجال إعداد الكوادر الوطنية القادرة على العمل في مختلف مؤسسات وشركات القطاع الخاص.

٣) رسم خطة وسياسة تعليمية واضحة على ضوء المعلومات الناتجة عن التنبؤ بالنمو الاقتصادي، وتشخيص الوضع الراهن، والتنبؤ بالاحتياجات من القوى العاملة وتقدير العرض من القوى العاملة، والموازنة بين العرض والطلب، وذلك بتطبيق النظريات الخاصة بهذه المواضيع من أجل إقامة نظام تعليمي ينشئ المستقبل ويوجهه بدلاً من نظام ينتظر أخطار المستقبل ويحاول بعد حدوثها التكيف معها.

٤) تجديد أهداف التعليم الجامعي الخاص من خلال تعليم الطالب كيفية التعليم الذاتي والتقويم الذاتي وإكسابه الاستقلالية الابتكارية والقدرة على الإبداع والتحكم في التغير والمشاركة في تنمية مجتمعه، وتنمية شخصيته وإكسابه الرغبة في الاستمرار في التعليم.

٥) تحديث العملية التعليمية بإنشاء مركز لتقنيات التدريس يشمل على دوائر مغلقة للإذاعة والتلفزيون، وشبكة كمبيوتر، ووحدة للوسائل التعليمية السمعية والبصرية تضم خبراء ومتخصصين في الإخراج والإنتاج والتعليم الذاتي بحيث تلاحظ النمو المعرفي المتزايد وتجد مكاناً لتخصصات الجديدة، وتحديث طرق التدريس والتقويم للطلاب بحيث يمتد هذا التقويم إلى الفهم والتحليل والنقد، وإلى قياس القدرة على أداء المهارة المطلوبة.

٦) تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس من خلال الاهتمام بالإعداد التربوي وذلك بتنظيم حلقات أو دورات تدريبية تجديدية بهدف تزويدهم بالكفايات التي تسهم في مساعدهم على أداء مهامهم العلمية والتربوية، والاهتمام بالنمو العلمي والمهني، بتيسير فرص الاشتراك في المؤتمرات والندوات العالمية والمحلية لتبادل الخبرات، وإيفاد بعض أعضاء هيئة التدريس للإطلاع على نظم الدراسة والبحث في الجامعات الأجنبية، حيث أثبتت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين زيادة مرات الاتصال والاحتكاك العلمي وارتفاع الإنتاجية التعليمية.

قائمة المراجع:

1) http://www.ituarbic.corg/previousEvents/2003/E-Education/Astract17-Oman.doc.

٢) أحمد صيداوي: **تأملات حول مستقبل التعليم العالي العربي في الخليج**، عمـــان، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ١٩٩١، صـــ٢٠.

٣) د. عبد العزيز المقالح: **البحث العلمي في الوطن العربي أزمة أم غياب**، مقـــال منشور بمجلة المجلة السعودية العدد (١٥١٤١٨ – ٢١ أبريل ٢٠٠٧م).

٤) د. محمود الشمري: **التعليم الخاص وآفاقه المستقبلية بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي الخاص**– كتاب الأبحاث، جامعة الملكة أروى – صنعاء في الفتـــرة ٣٠ مايو / ١ يونيو/ ٢٠٠٠م.

٥) د. مصطفى عبد السميع: **تنويع هياكل ومؤسسات التعليم العالي**، ورقة مقدمـــة للمنظمة العربية والثقافة والعلوم، مشروع الإستراتيجية العربية لتطوير التعلـــيم العالي، البحوث المرجعية، المجلد الأول صـــ١٥ .

٦) د. سيلان جبران العبيدي: ود: هداد رهيف، **اقتصاديات وطرائقه التقنيـــة**، دار ماك للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٩٨م، صـــ٥٧–٥٨.

٧) صبحي القاسم: **التعليم العالي في الوطن العربي**، عمان، منتدى الفكر العربـــي، ١٩٩٠، صـــ٢٨–٣٠.

٨) طارق عبد العظيم أحمد: **الجامعات الخاصة ومعايير الأداء الواجبة**، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة، بنها، ١٩٩٧م.

٩) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: **التعليم الجامعي الخاص: أهميته، تخطيطه، ضوابطه**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم الخاص بالمملكة العربية الـــسعودية في الفترة ١٢–١٤/٢/٢٠٠١م.

١٠) محمد دكير: مؤتمر التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين، ورقة عمل " الكلمة العدد ٢١ السنة الخامسة، ١٩٩٨م، صـ١٥٤.

١١) مفيد شهاب: افتتاحية كتاب: كليات ومعاهد التعليم العالي في مصر- القاهرة، وزارة التعليم العالي ٢٠٠٠م.

١٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التقرير النهائي لاجتماع الخبراء حول وضع ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص، المؤتمر الأول الاستثنائي للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي العرب، بيروت، ١٨-٢١ سبتمبر ٢٠٠٠م.

١٣) موقع اتحاد الجامعات العربية على شبكة الانترنت (WWW.aaru.edu.jo).